"The relationship between the profits management and profits quality and their impact on users of accounting information (A comparative study of a sample of banks listed in the Iraqi market for securities)

"العلاقة بين إدارة الأرباح وجودة الأرباح وأثرها على مستخدمي المعلومات المحاسبية"

(دراسة مقارنة لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)

م.م. محمد زهير مجيد / جامعة الأمام جعفر الصادق (ع)
م.م. رؤى أحمد جاسم/ كلية الرشيد الجامعة

OPEN ACCESS
P - ISSN 2518 - 5764
E - ISSN 2227 - 703X

Received:23/4/2018
Accepted: 1/8/2018

الملخص

يهدف البحث الى تحديد تأثير ممارسات أدارة الأرباح على جودة الأرباح من خلال أستغلال المرونة في تحديد الطرق والممارسات المحاسبية، اذ تُعد معلومة الربح من أهم المعلومات التي تهم المستخدمين الحاليين بشكل عام والمستخدمين المرتقبين بشكل خاص، حيث تلجأ بعض إدارات الشركات للتلاعب في نتيجة أعمال الشركة من ربح أو خسارة (قائمة الدخل) وقائمة المركز المالي وبدوافع متعددة منها من جهة دوافع سوق رأس المال لرفع أسعار أسهمها في سوق الأوراق المالية وجذب المستثمرين إليها، ومن جهة أخرى دوافع التمويل والاقتراض، كما أن استغلال المرونة في السياسات والتقديرات المحاسبية لتغيير أرقام الدخل (زيادة ونقصان) التي تؤثر على عملية الإفصاح عند إعداد القوائم المالية أذ سيتم الاعتماد على معلومات يشوبها الكثير من التضليل وبالتالي فقدانها لأهم خصائصها النوعية ألا وهي التمثيل الصادق، الأمر الذي يؤثر سلباً على جودة الأرباح المحاسبية، ويتمثل مجتمع البحث الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، أما عينة البحث فقد شملت عدد من المصارف الأهلية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغة (5) مصارف هي (مصرف الموصل للتنمية والإستثمار، مصرف أشور الدولي للإستثمار، مصرف الإستثمار العراقي، المصرف الأهلي العراقي، المصرف التجاري العراقي) ، توصل البحث الى عدة نتائج أهمها إن جودة الأرباح في المصارف عينة البحث متباينة من مصرف الى اخر.

المصطلحات الرئيسة للبحث/ إدارة الأرباح ، جودة الأرباح.

Journal of Economics and Administrative Sciences
2019; Vol. 25, No.110
Pages: 614- 627

المقدمة :

تزايد الأهتمام بموضوع جودة الأرباح في السنوات الأخيرة، نتيجة للفضائح المحاسبية وظهور حالات فشل الأعمال وما تلاه من إنهيار للعديد من الوحدات الأقتصادية العملاقة، فقد تزايد الأهتمام بالربح المعلن عنه للمستخدمين، ولكن الأهتمام بشأن جودة الأرباح موجود منذ مدة طويلة، ويأتي هذا البحث لبيان ما مدى جودة الأرباح في القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية من خلال أربع محاور يمثل المحور الاول: منهجية البحث ودراسات سابقة، في حين يمثل المحور الثاني: الجانب النظري، في حين يمثل المحور الثالث: الجانب العملي، ويمثل المحور الرابع والأخير الإستنتاجات والتوصيات .

المحور الأول/ منهجية البحث ودراسات سابقة

اولاً- منهجية البحث

1- مشكلة البحث :

في ظل حقيقة أن إدارة الأرباح تؤدي الى أظهار الأرباح في القوائم المالية على عكس حقيقتها، الأمر الذي يقلل من جودة الأرباح، مما يؤثر على القرارات التي يتخذها مستخدمي المعلومات المحاسبية بشكل عام والمستثمرين (الحاليين والمرتقبين) والمقرضين بشكل خاص، كونهم من أهم الأطراف الخارجية المستفيدة من المعلومات المحاسبية، وعليه تأتي مشكلة البحث من خلال التساؤل الآتي :

- هل إن الأرباح التي يتم الإفصاح عنها من قبل الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ذو جودة عالية وتعكس صورة عادلة للشركات دون ممارسة لإدارة الأرباح ؟

2- أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث من خلال التزام المدراء وأصحاب القرار في الوحدة الاقتصادية بالشفافية و المصداقية والأعتماد على المعلومات في القوائم المالية لتحقيق جوده عالية للأرباح المحاسبية، فأن ممارسات إدارة الأرباح تؤدي الى تخفيض جودة الأرباح ، حيث إن هناك علاقة عكسية بين إدارة الأرباح وجودة الأرباح فكلما زادت إدارة الأرباح قلت جودة الأرباح، والعكس صحيح، لذا فأن الدراسة تحث المدراء والمحاسبين على الشفافية والوضوح وعدم التلاعب بالأرباح لتحقيق جودتها.

3- أهداف البحث :

يهدف البحث الى تحديد تأثير ممارسات إدارة الأرباح على جودة الأرباح من خلال أستغلال المرونة في تحديد الطرق والممارسات المحاسبية .

4- فرضية البحث :

يستند البحث الى فرضية رئيسية مفادها: أن القوائم المالية للمصارف عينة البحث تمثل بصدق وعدالة الوضع الحقيقي لها، مما ينعكس على جودة أرباحها وبالتالي إنخفاض إدارة الأرباح.

5- مجتمع وعينة البحث :

يشمل مجتمع البحث الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، أما عينة البحث فقد شملت عدد من المصارف الأهلية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغة (5) مصارف هي (مصرف الموصل للتنمية والإستثمار، مصرف اشور الدولي للإستثمار، مصرف الإستثمار العراقي، المصرف الأهلي العراقي، المصرف التجاري العراقي) .

جدول (1) سنة التأسيس ورأسمال المصارف عينة البحث

ت	أسم المصرف	سنة التأسيس	رأس المال
1	الموصل للتنمية والإستثمار	2001	202000000000
2	أشور الدولي للإستثمار	2005	250000000000
3	الإستثمار العراقي	1993	250000000000
4	الأهلي العراقي	1995	250000000000
5	التجاري العراقي	1992	250000000000

6- **حدود البحث** :

تم إستخدام البيانات المالية للمصارف عينة البحث للفترة من 2012- 2014.

7- **منهج البحث** :

تم إستخدام الأسلوب التحليلي والمقارنة لعينة من المصارف لتحديد مستوى إدارة الأرباح فيها وأثره على جودة الأرباح من خلال إستخدام مقياس المستحقات غير الأعتيادية .

ثانياً- الدراسات السابقة :

1- (اللوزي 2013)

بحث بعنوان (أثر ممارسة إدارة الأرباح على أسعار الأسهم، دراسة أختبارية على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان). هدف البحث الى دراسة وتحليل إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان وتأثيره على سعر السهم لهذه الشركات في السوق المالي. وقد إستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لأنجاز البحث. تمثل مجتمع البحث بالشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان والبالغ عددها 77 شركة وتم أختيار تقارير 28 شركة ممثلة لمجتمع البحث. توصل البحث الى عدة نتائج أهمها إن متوسط اسعار إغلاق الأسهم للشركات الصناعية الأردنية بلغ 3،25 دينار أردني في عام 2008 وفي عام 2009 أرتفعت مستويات أسعار إغلاق الأسهم لتصل بحدود 4،30 دينار أردني وبعدها عاودت أسعار الاغلاق بالإنخفاض بشكل طفيف لتستقر في عامي 2010-2011 عند متوسط 4،00 دينار أردني .

2- (عدنان وعباس 2016)

بحث بعنوان (جودة الأرباح وتأثيرها في القوائم المالية). هدف البحث الى التعرف على مفهوم جودة الأرباح وكيفية قياسها بالإعتماد على القوائم المالية الرئيسة ومدى تأثيرها على الإفصاح في القوائم المالية، وقد تم أعتماد الأسلوب التحليلي لإنجاز البحث. تمثل مجتمع البحث بالشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، أما عينة البحث فقد شملت 5 مصارف . توصل البحث الى عدة نتائج أهمها إن المستحقات غير الأعتيادية التي تعبر عن جودة الأرباح كان متوسطها موجب مما يشير الى أرتفاع جودة الأرباح .

المحور الثاني / الجانب النظري

اولاً- مفهوم إدارة الأرباح

عرف الربح المحاسبي من قبل لجنة المصطلحات التابعة لمجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي في عام 1955 على أنه: (عبارة عن ذلك المقدار الذي نحصل عليه بعد أن نخصم من الايرادات تكلفة البضاعة المباعة وأي مصروفات وخسائر أخرى) .(توفيق، 2012: 23)

وتعرف إدارة الأرباح على أنها "محاولة مسؤولي الشركة التأثير في الدخل المفصح عنه في المدى القصير لتحقيق الربح المستهدف من خلال إستخدام ممارسات محاسبية ليبرالية وحتى مظللة". (شرويدر وأخرون،2006: 199). كما وتشير إدارة الأرباح إلى التدخل الهادف في عملية إعداد التقارير المالية فيما يتعلق بمحددات المبادئ المحاسبة المقبولة لتحقيق مستوى الربح المتوقع فيما يتعلق بأهدافها، وتستلزم إدارة الأرباح زيادة أو خفض أوتخفيف الأرباح المبلغ عنها، على سبيل المثال إذا كانت إحدى الشركات تحقق أرباحًا ثابتة، فإن حملة الأسهم يشعرون بأمان أكبر، وبما أن الربح مهم للغاية، فإن المدراء يحاولون دائماً التلاعب بقيمة الأرباح المبلغ عنها لتحقيق أهدافهم الخاصة. (Kiyasar et al,2013:2)

وتطرق لها عبد العال هي محاولة الإدارة للتلاعب بالأرباح لتحقيق أهداف مقدمة عن الأرباح المتوقعة (مثل توقعات المحللين الماليين أو التقديرات المسبقة للأرباح وأستمرار تحقيق بعض أتجاهات المكاسب) ، حيث أن تحقيق هذه الأرباح التوقعات أو التقديرات للأرباح يهدف إلى تشجيع المستثمرين على شراء الأوراق المالية للشركة القيمة السوقية للشركة في المدى الطويل فضلا عن زيادة مكافئات وحوافز الإدارة، وهناك ثلاث تصنيفات لها: (عبد العال، 2008: 57)

جدول(2) تصنيفات إدارة الأرباح

أ . إدارة الأرباح البيضاء	ب . إدارة الأرباح الرمادية	ج . إدارة الأرباح السوداء
الإستفادة من المرونة في أختيار المعالجات المحاسبية لترشيد معلومات وقرارات مديري الشركات الخاصة بالتدفقات النقدية المستقبلية. لا تكون مضرة بشفافية التقارير المالية .	أختيار المعالجات المحاسبية التي تكون لأغراض تحقيق أو تعظيم منفعة الإدارة فقط . يكون هناك تلاعب بالتقارير المالية ولكن ضمن حدود الاذعان للمعايير المحاسبية .	إستخدام وممارسة الحيل والخدع من أجل التحريف والإحتيال والتزييف للنتائج المالية للأداء الاقتصادي للشركة. تكون مضرة وتؤثر على الأداء المالي الحقيقي للشركة فضلا عن إنها تقلل من شفافية القوائم المالية بشكل كبير.

عبد العال، طارق (2008)، حوكمة الشركات، (المفاهيم –المبادئ – المتطلبات – التجارب)، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية/ مصر.

ثانياً: دوافع إدارة الأرباح

تعد إدارة الأرباح ظاهرة عالمية في إعداد التقارير المالية أو الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بالأرباح، والغرض من إدارة الأرباح هو إظهار جودة أرباح معقولة تلبي توقعات المساهمين أو الإدارة. (Ahmadpour&Shahsavarimm,2016:78)،

إن ممارسة الحياة العملية تحركها دوافع معينة تعمل كموجة لتحقيق أهداف معينة، ويجمع الباحثون بإن هناك دافعان لإدارة الأرباح، الأول: يتعلق بتحقيق منافع ذاتية للإدارة، أما الثاني فيتعلق بالتأثير على مستخدمي المعلومات المحاسبية من خلال أظهار كفاءة المنشأة بهدف ضمان بقائها وإستمرارها في سوق المنافسة، وتقسم الدوافع إلى الآتي: (شاهين، 2011، 8)

1- <u>دوافع تعاقدية :</u>

إن أهمية الدوافع التعاقدية تتجلى في كون البيانات المحاسبية تستخدم كأساس للأعتماد عليها في تنظيم بعض العلاقات التعاقدية مع الغير مثل عقود الإقراض التي تترك أثراً واضحاً على توزيع المواد لمقابلة التكاليف المترتبة عليها. كما أن هناك حافزاً أخر يدفع المدراء إلى إدارة الأرباح، وذلك عندما ترتبط مكافآتهم أو تحسين أوضاعهم الوظيفية بالأرباح المحققة، فضلاً عن تحقيق مزايا أخرى تتعلق بالأمان الوظيفي واكتساب مزايا إضافية عند التفاوض مع النقابات وغيرها.

2- دوافع تتعلق بتوقعات وتقييم السوق المالي :

إن الاستخدام السائد للمعلومات المحاسبية من قبل المستثمرين والمحللين الماليين للمساعدة في تقييم الأسهم يمكن أن يولد دافعاً أو حافزاً للمدراء للتلاعب بالأرباح وذلك محاولة منهم للتأثير على إداء سعر السهم في المدى القصير، وقد أظهرت بعض الدراسات المتعلقة بإدارة الأرباح أن إدارة الأرباح تستخدم لتتوافق مع توقعات المستثمرين.(الأشقر، 2010: 24)

ومن جهة أخرى ترى المشهداني والفتلاوي أن هناك دوافع أخرى منها :(المشهداني والفتلاوي، 2012: 7)

1- دوافع كبار حملة الأسهم :

قد يؤثر تركز الملكية في أيدي القليل من كبار حملة الاسهم، الى الضغط على إدارة الشركة لتبني الطرائق والسياسات التي تؤدي الى زيادة الربح المتحقق، وذلك لتغطية عمليات تسرب مواد هذه الشركات ووصولها لأيدي هؤلاء المساهمين الأكثر سيطرة .

2- دوافع أخرى ويتضمن هذا النوع من الدوافع ما يلي :

أ- دوافع ضريبية: يعتمد سلوك الإدارة في تبني الطرائق والسياسات المحاسبية البديلة على الآثار المتحملة الناتجة من تبني هذه الطرق والسياسات على المدفوعات الضريبية المستقبلية للشركة، حيث تعتمد الضرائب التي تفرض على أرباح الشركات على الأرقام المحاسبية بشكل مباشر مما يدفع الإدارة إلى أختيار الطرائق والسياسات البديلة التي تخفض من الربح الخاضع للضريبة .

ب- دوافع تشريعية وسياسية: تعد الكلفة السياسية التي تفرضها الدولة على الشركات ولا سيما الكبيرة الحجم والتي تحقق أرباحا عالية من الدوافع التي تحفز الإدارة على أختيار الطرائق السياسات المحاسبية التي تؤدي الى تخفيض أرباح شركاتها، لكي لا تكون تلك الشركات محط أنظار واهتمام السياسيين والعاملين ونقابات العمال.

جـ - سمعة الشركة: قد تلجأ الشركات إلى ممارسات إدارة الأرباح لتحقيق صورة جيدة عن سمعة الشركة في السوق ولا سيما أمام منافسيها حيث أن تحسين الأداء المالي للشركة يعكس صورة ايجابية عن أدائها فضلا عن تحسين صورة الأداء أمام مجالس إدارتها.

ثالثاً: مفهوم جودة الأرباح

يعرف مفهوم الجودة بأنه "مجموعة الخصائص والميزات الخاصة بمنتوج أو خدمة والتي تسمح له بإرضاء حاجات ظاهرة أو كامنة، ولها نوعان : الجودة الداخلية وهي القدرة على تحقيق العمليات اللازمة لمتطلبات المنتوج أو الخدمة، والجودة الخارجية وتمثل مدى قدرة المنتوجات أو الخدمات على إرضاء الزبائن". (Jambr,1995:7)

في حين تعرف جودة الأرباح على أنها: "قدرة الأرباح المفصح عنها للتنبؤ بالأرباح المستقبلية للوحدة والتمثيل الصادق ومحاولة التقريب بين الدخل المحاسبي والدخل الاقتصادي". (كيسو و ويجانت، 2003: 173) ، في حين قال شرويدر عنها بأنها "درجة الارتباط بين الدخل المحاسبي للوحدة ودخلها الاقتصادي" .(شرويدر وآخرون، 2006: 202)

ومن جانب أخر عرفت جودة الأرباح على أنها المدى الذي يقترب فيه صافي الدخل المفصح عنه في كشف الدخل الحقيقي والمقصود بالدخل الحقيقي هو الدخل الدقيق والخالي من التحيز(الساكني، 2010: 91) .

رابعاً: الأطراف المهتمة بجودة الأرباح

فيما يلي أهم الأطراف المهتمة بجودة الأرباح ومجالات أهتمامهم بها. (الساعدي، 2012، 62) .

1- المستثمرين الحاليين والمرتقبين: أن المستثمرين الحاليين (المساهمين) أو المستثمرين المحتملين يهتمون بشكل كبير بقدرة الوحدة الاقتصادية على توزيع الأرباح وإستمرارية هذه التوزيعات ومقدار هذه التوزيعات، وإن دفع مقسوم الأرباح يعتمد بشكل كبير على الأرباح الحالية، كما إن قرار الإستثمار الإضافي يتخذ في ضوء تقييم الأداء المستقبلي للوحدة الاقتصادية، وبذلك يستفيد حملة الأسهم والمستثمرون المحتملين من الأرباح كمؤشر جيد عن الأرباح المستقبلية عند أتخاذ قراراتهم الإستثمارية.

2- الادارة: تهتم الأدارة في جودة الأرباح من جانبين، الجانب الأول على الإدارة أن تقوم بإرضاء المساهمين وأصحاب المصلحة الأخرين وذلك بناءا على توقعاتهم لجودة الأرباح والجانب الثاني ممكن أن يكون هناك ربط بين مكافآت الإدارة وبقاء العاملين في وضائعهم والأرقام المحاسبية المقرر عنها كقياس للأداء. وقد بينت أحدى الدراسات أن سمعة المدراء التنفيذيين ترتبط بجودة الأرباح، ولا ترتبط بالنمو في الربح فقط، حيث أن نمو الأرباح في سنوات معينة قد يعود الى ظروف غير متكررة ولا تتصف بالاستمرارية، أما جودة الأرباح فتشير الى إستمرارية الأرباح في الفترات المستقبلية.

3- الجمهور: إن قرارات الإستثمار المعتمدة على الأرباح ذات الجودة المنخفضة تؤدي الى توزيع صحيح وغير مقصود للثروة، إذ إنها تعود الى تحول الموارد الإقتصادية من مشاريع مربحة وقادرة على تنمية الموارد والمساهمة في تمويل الموازنة للدولة من جانب الضرائب التي تنعكس على شكل خدمات لعموم الناس الى مشاريع خاسرة غير قادرة على الأحتفاظ بالموارد المؤتمن عليها وتنميتها وبالتالي لا تكون لديها أي مساهمة في خدمة المجتمع.

خامساً: مقاييس تحديد جودة الأرباح

مفهوم جودة الأرباح أمر أساسي في المحاسبة والإقتصاد المالي. ومع ذلك هناك خلافات واسعة حول كيفية تحديدها وقياسها، هل من خلال إستمرار المكاسب، القدرة على التنبؤ، التعرف غير المتناهي على الخسارة، أشكال مختلفة من الضرب القياسي، الأرباح على نحو سلس، حجم الاستحقاق، الاستحقاقات المتزايدة للدخل، القيمة المطلقة من التقديرات أوالمستحقات غير الاعتيادية ، ومدى تحديد المستحقات في التدفقات النقدية (Dichev et al,2013:1)

ومن أهم المقاييس هي: (عدنان وعباس ،2016: 6)

1- أستمرارية الأرباح: يعد أحد المقاييس لجودة الارباح وتشير الأستمرارية الى مدى إرتباط الأرباح المالية بالأرباح المستقبلية

2- خلو الأرباح من ممارسات إدارة الأرباح من قبل إدارة الشركة إذ إن هناك دراسات لهذا التأثير والتي أعتمدت على نسبة المستحقات الأختيارية المستخرجة من المستحقات الكلية للتوصل الى وجود أو عدم وجود أدارة أرباح وهذا يدل إن الأرباح قد تم إدارتها وبالتالي فأنه يشير الى مستوى جيد لجودة الأرباح، ويقصد بالمستحقات الكلية الفرق بين صافي الدخل التشغيلي والتدفقات النقدية.

3- نسبة القيمة المطلقة للتغير في الدخل مقسومة على القيمة المطلقة للتغيير في التدفقات النقدية

4- توقيت الإعتراف بالخسائر.

5- المستحقات غير العادية.

6- قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

سادساً: العلاقة بين عناصر الدخل والتدفقات النقدية وجودة الأرباح:

أن رقم صافي الربح هو النتيجة النهائية لقائمة الدخل، والتي تعد على وفق أساس الإستحقاق، وقد بدأ الجدل حول عدم فعالية هذه القائمة منذ الستينيات، وتصاعد هذا الجدل مع تزايد حالات إفلاس الوحدات الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية فقد كانت قوائم الدخل لهذه الوحدات تفصح عن صافي دخل مرتفع بينما كانت تواجه عجزاً في السيولة النقدية. وذلك نتيجة لعدم توافر النقدية لديها، لذلك وجدت الحاجة لوجود قائمة التدفقات النقدية، والتي تعد على وفق الأساس النقدي لتقليل التظليل والتحريف الذي يمكن أن يحدث عند إستعمال طرق وسياسات محاسبية مختلفة، ولعل من أهم المميزات التي تحققها هذه القائمة قدرتها على تقييم جودة الأرباح في الوحدات الاقتصادية، وقدرتها على توفير معلومات مالية لا تشملها قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، إذ يمكن من خلالها تحديد مدى قدرة الوحدة الأقتصادية على توليد تدفقات نقدية من العمليات تكفي للوفاء بالتزاماتها نحو الدائنين وحملة الأسهم .(وجر،2012: 1)

أن تقييم جودة الأرباح لايتعلق بالعمليات الأعتيادية المستمرة وغير المستمرة للشركة فحسب بل تطلب كذلك تقييم قدرتها على توليد النقد، لذلك عندما ننظر الى العناصر المختلفة لكشف الدخل نحتاج الى تقييم فيما أذا كانت تلك العناصر نتج عنها دخلا أم لا، عناصر الدخل المنتجة للتدفقات النقدية يفسح لنا مجال واسع لفهم جودة الأرباح. وبالعودة الى الفترة السابقة فإن كلف إعادة هيكلة العمليات هي مصاريف غير متكررة من جهة ولا تشكل عبئا نقديا من جهة أخرى. فإن الطبيعة غير المتكررة لهذه المصاريف تزيد من جودة الأرباح في بعدها الأول(الديمومة) لأن القدرة الكسبية للشركة أكبر من الأرباح المعلنة. وكذلك فإن الطبيعة غير النقدية لكلف إعادة الهيكلة تساهم في تدفقات نقدية للشركة أكبر من الدخل المعلن، ونتيجة لذلك تزيد من جودة الأرباح في البعد الثاني وهناك أتفاق عام في أن التدفقات النقدية التشغيلية هي ليست موضوعا أو نوعا من ممارسات المحاسبة الأبداعية التي تحصل عادة في الأرباح المعدة بإستخدام أساس الإستحقاق، وعلينا أن نتذكر بينما يستخدم المدراء المرونة في المبادئ المحاسبية أو تخفيض الأرباح كما يرغبون، فإن التدفقات النقدية قضية أخرى لأنها خاضعة للتحقق من خلال أجراء المطابقات للتدفقات ومع ذلك هناك بعض المرونة في قائمة التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة، النقدية يمكن أن تستغل من قبل المدراء عند القياس والإبلاغ عن التدفقات النقدية لاسيما عند تصنيف التدفقات مابين النشاطات (التشغيلية، الإستثمارية، والتمويلية)، مع أن تلك التصرفات سوف لن تؤثر في أجمالي التدفقات النقدية للشركة، لكنها تؤثر في التدفقات النقدية التشغيلية باعتبارها مقياسا للقدرة الكسبية.(المعيني،2011: 7)

المحور الثالث/ الجانب العملي

اولاً: البيانات المالية للمصارف عينة البحث:

لغرض قياس جودة الأرباح سوف يتم أحتساب المستحقات الكلية والمستحقات الأعتيادية ومن ثم إيجاد الفرق بينهما للوصول الى المستحقات غير الأعتيادية.

جدول (3) البيانات المالية لمصرف الموصل للتنمية والإستثمار

البيان (المبالغ بالملايين)	2012	2013	2014
صافي الدخل التشغيلي	20462	47185	2396
صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية	17623	115973	233247
إيراد النشاط الجاري	26475	59284	11357
الائتمان قصير الأجل	250550	299756	85205
الموجودات الثابتة	5514	5346	4749

جدول (4) البيانات المالية لمصرف اشور الدولي للإستثمار

البيان (المبالغ بالملايين)	2012	2013	2014
صافي الدخل التشغيلي	20532	23672	13845
صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية	27696	44980	27175
إيراد النشاط الجاري	27465	30344	32692
الائتمان قصير الأجل	97368	124903	163925
الموجودات الثابتة	17492	24278	27055

جدول (5) البيانات المالية لمصرف الإستثمار العراقي

البيان (المبالغ بالملايين)	2012	2013	2014
صافي الدخل التشغيلي	13684	31962	39703
صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية	30234	33534	57581
إيراد النشاط الجاري	28531	50111	59657
الائتمان قصير الأجل	259719	334239	274906
الموجودات الثابتة	15619	15103	17351

جدول (6) البيانات المالية للمصرف الأهلي التجاري

البيان (المبالغ بالملايين)	2012	2013	2014
صافي الدخل التشغيلي	18369	18693	14549
صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية	12350	146181	78959
إيراد النشاط الجاري	28961	32829	37334
الائتمان قصير الأجل	182588	373912	352548
الموجودات الثابتة	5649	5790	8297

جدول (7) البيانات المالية للمصرف التجاري العراقي

البيان (المبالغ بالملايين)	2012	2013	2014
صافي الدخل التشغيلي	9217	10659	11170
صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية	2432	4930	31793
إيراد النشاط الجاري	17001	20968	18892
الائتمان قصير الأجل	150236	138264	164887
الموجودات الثابتة	1788	1567	1386

ثانياً- إحتساب المستحقات الكلية :

المستحقات الكلية = صافي الدخل التشغيلي _ صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية

جدول (8) المستحقات الكلية لمصرف الموصل للتنمية والإستثمار

السنة	البيان	المبالغ
2012	صافي الدخل التشغيلي	20462
	صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية	(17623)
	المستحقات الكلية	2839
2013	صافي الدخل التشغيلي	47185
	صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية	(115973)
	المستحقات الكلية	(68788)
2014	صافي الدخل التشغيلي	2396
	صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية	(233247)
	المستحقات الكلية	(230851)

يتبين من الجدول في أعلاه إن المستحقات الكلية لمصرف الموصل للتنمية والإستثمار ظهرت كما يلي إذ بلغت بقيمة موجبة 2839دينار لسنة 2012 ،وبلغت بقيمة سالبة (68788) لسنة 2013، وبلغت بقيمة سالبة ايضاً(230851) دينار لسنة 2014.

جدول (9) المستحقات الكلية لمصرف اشور الدولي للإستثمار

السنة	البيان	المبالغ
2012	صافي الدخل التشغيلي	20532
	صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية	(27696)
	المستحقات الكلية	(7164)
2013	صافي الدخل التشغيلي	23672
	صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية	(44980)
	المستحقات الكلية	(21308)
2014	صافي الدخل التشغيلي	13845
	صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية	(27175)
	المستحقات الكلية	(13330)

يتبين من الجدول في أعلاه إن المستحقات الكلية لمصرف أشور الدولي للإستثمار ظهرت كما يلي، إذ بلغت بقيمة سالبة (7164) دينار لسنة 2012، وبلغت بقيمة سالبة (21308) لسنة 2013، وبلغت بقيمة سالبة أيضاً (13330) دينار لسنة 2014.

جدول (10) المستحقات الكلية لمصرف الإستثمار العراقي

السنة	البيان	المبالغ
2012	صافي الدخل التشغيلي	136841
	صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية	(30234)
	المستحقات الكلية	106607
2013	صافي الدخل التشغيلي	319620
	صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية	(33534)
	المستحقات الكلية	286086
2014	صافي الدخل التشغيلي	397030
	صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية	(57581)
	المستحقات الكلية	339449

يتبين من الجدول في اعلاه إن المستحقات الكلية لمصرف الإستثمار العراقي ظهرت لجميع السنوات ذات قيم موجبة اذ بلغت 106607 دينار لسنة 2012، وبلغت 286086 لسنة 2013، وبلغت 339449 دينار لسنة 2014.

جدول (11) المستحقات الكلية للمصرف الأهلي العراقي

السنة	البيان	المبالغ
2012	صافي الدخل التشغيلي	18369
	صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية	(12350)
	المستحقات الكلية	6019
2013	صافي الدخل التشغيلي	18693
	صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية	(14618)
	المستحقات الكلية	4075
2014	صافي الدخل التشغيلي	14549
	صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية	(7895)
	المستحقات الكلية	6654

يتبين من الجدول في أعلاه ان المستحقات الكلية للمصرف الأهلي العراقي ظهرت لجميع السنوات ذات قيم موجبة اذ بلغت 6019 دينار لسنة 2012، وبلغت 4075 لسنة 2013، وبلغت6654 دينار لسنة 2014.

جدول (12) المستحقات الكلية للمصرف التجاري العراقي

السنة	البيان	المبالغ
2012	صافي الدخل التشغيلي	9217
	صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية	(2432)
	المستحقات الكلية	6785
2013	صافي الدخل التشغيلي	10659
	صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية	(4930)
	المستحقات الكلية	10166
2014	صافي الدخل التشغيلي	11170
	صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية	(3179)
	المستحقات الكلية	7991

مصدر البيانات الخاصة بالمصارف عينة البحث مستخرجة من القوائم المالية المنشورة على موقع سوق العراق للأوراق المالية

يتبين من الجدول في أعلاه إن المستحقات الكلية للمصرف التجاري العراقي ظهرت لجميع السنوات ذات قيم موجبة اذ بلغت 6785 دينار لسنة 2012، وبلغت 10166 لسنة 2013، وبلغت7991 دينار لسنة 2014.

ثالثاً- المستحقات الأعتيادية :

المستحقات الأعتيادية = إيراد النشاط الجاري _ الائتمان قصير الأجل / الموجودات الثابتة

جدول (13) المستحقات الأعتيادية لمصرف الموصل للتنمية والإستثمار

السنة	البيان	المبالغ
2012	إيراد النشاط الجاري _ الائتمان قصير الأجل	250550 -26475
	الموجودات الثابتة	5514
	المستحقات الأعتيادية	(40,63)
2013	إيراد النشاط الجاري _ الائتمان قصير الأجل	299756 -59284
	الموجودات الثابتة	5346
	المستحقات الأعتيادية	(44,98)
2014	إيراد النشاط الجاري _ الائتمان قصير الأجل	85205 -11357
	الموجودات الثابتة	4749
	المستحقات الأعتيادية	(15,55)

يتبين من الجدول في أعلاه إن المستحقات الأعتيادية لمصرف الموصل للتنمية والإستثمار ظهرت لجميع السنوات ذات قيم سالبة اذ بلغت (40,63) دينار لسنة 2012، وبلغت (44,98) لسنة 2013، وبلغت (15,55) دينار لسنة 2014.

جدول (14) المستحقات الأعتياديةلمصرف اشور الدولي للإستثمار

السنة	البيان	المبالغ
2012	إيراد النشاط الجاري _ الائتمان قصير الأجل	97368 -27465
	الموجودات الثابتة	17492
	المستحقات الأعتيادية	(3,996)
2013	إيراد النشاط الجاري _ الائتمان قصير الأجل	124903 -30344
	الموجودات الثابتة	24278
	المستحقات الأعتيادية	(3,894)
2014	إيراد النشاط الجاري _ الائتمان قصير الأجل	163925-32692
	الموجودات الثابتة	27055
	المستحقات الأعتيادية	(4,850)

يتبين من الجدول في أعلاه إن المستحقات الأعتيادية لمصرف أشور الدولي للإستثمار ظهرت لجميع السنوات ذات قيم سالبة إذ بلغت (3,996) دينار لسنة 2012، وبلغت (3,894) لسنة 2013، وبلغت (4,850) دينار لسنة 2014.

جدول (15) المستحقات الأعتيادية لمصرف الإستثمار العراقي

السنة	البيان	المبالغ
2012	إيراد النشاط الجاري _ الائتمان قصير الأجل	25971 -28531
	الموجودات الثابتة	15619
	المستحقات الأعتيادية	0,163
2013	إيراد النشاط الجاري _ الائتمان قصير الأجل	33423 -50111
	الموجودات الثابتة	15103
	المستحقات الأعتيادية	1,104
2014	إيراد النشاط الجاري _ الائتمان قصير الأجل	27490 -59657
	الموجودات الثابتة	17351
	المستحقات الأعتيادية	1,853

يتبين من الجدول في أعلاه ان المستحقات الأعتيادية لمصرف الإستثمار العراقي ظهرت لجميع السنوات ذات قيم موجبة إذ بلغت 0,163 دينار لسنة 2012، وبلغت 1,104 دينار لسنة 2013، وبلغت 1,853 دينار لسنة 2014.

جدول (16) المستحقات الأعتيادية للمصرف الأهلي العراقي

السنة	البيان	المبالغ
2012	إيراد النشاط الجاري _ الائتمان قصير الأجل	18258 -28961
	الموجودات الثابتة	5649
	المستحقات الأعتيادية	1,894
2013	إيراد النشاط الجاري _ الائتمان قصير الأجل	37391 -32829
	الموجودات الثابتة	5790
	المستحقات الأعتيادية	(0,787)
2014	إيراد النشاط الجاري _ الائتمان قصير الأجل	35254 -37334
	الموجودات الثابتة	8297
	المستحقات الأعتيادية	0,250

يتبين من الجدول في أعلاه إن المستحقات الأعتيادية للمصرف الأهلي العراقي ظهرت كما يلي إذ ظهرت بقيمة موجبة 1,894 دينار لسنة 2012، وظهرت بقيمة سالبة (0,787) دينار لسنة 2013، وظهرت بقيمة موجبة0,250 دينار لسنة2014.

جدول (17) المستحقات الأعتيادية للمصرف التجاري العراقي

السنة	البيان	المبالغ
2012	إيراد النشاط الجاري _ الائتمان قصير الأجل	15023 -17001
	الموجودات الثابتة	1788
	المستحقات الأعتيادية	1,106
2013	إيراد النشاط الجاري _ الائتمان قصير الأجل	13826 -20968
	الموجودات الثابتة	1567
	المستحقات الأعتيادية	4,557
2014	إيراد النشاط الجاري _ الائتمان قصير الأجل	16488 -18892
	الموجودات الثابتة	1386
	المستحقات الأعتيادية	1,734

يتبين من الجدول في أعلاه إن المستحقات الأعتيادية للمصرف التجاري العراقي ظهرت لجميع السنوات ذات قيم موجبة إذ بلغت 1,106 دينار لسنة 2012، وبلغت 4,557 لسنة 2013، وبلغت 1,734 دينار لسنة 2014.

رابعاً- المستحقات غير الأعتيادية (الاختيارية) :

المستحقات غير الأعتيادية = المستحقات الكلية - المستحقات الأعتيادية

جدول (18) المستحقات غير الأعتيادية والوسط الحسابي للمصارف عينة البحث

السنة / المصرف	2012	2013	2014	الوسط الحسابي
الموصل للتنمية والإستثمار	2869	(68743)	(230835)	(98903)
أشور الدولي للإستثمار	(7160)	(21304)	(13325)	(13929)
الإستثمار العراقي	106606	286084	339447	244045
الأهلي العراقي	6017	4075	6653	5581
التجاري العراقي	6783	5609	7989	6793

يتبين من الجدول في أعلاه إن المستحقات غير الأعتيادية (الأختيارية) والتي بموجبها يتم تحديد جودة الأرباح، قد كانت قيم الوسط الحسابي للمستحقات غير الأعتيادية لمصرف الموصل واشور سالبة (-98903، - 13929) على التوالي، أما بقية المصارف فقد حصلت على قيم موجبة، وعليه يتبين إن المصارف التي حصلت على قيم سالبة تكون فيها جودة الأرباح منخفضة وهذا يعني إن إدارة هذه المصارف ممارسة لإدارة الأرباح، مما يعني أن مستخدمي المعلومات المحاسبية لمصرف الموصل وأشور قد إستندوا على معلومات يشوبها التضليل وعدم المصداقية الأمر الذي أنعكس على إتخاذ قراراتهم، اما المصارف التي حصلت على قيم موجبة فقد كانت تتمتع بجودة أرباح متفاوتة من مصرف لأخر، مما يعني إن مستخدمي المعلومات المحاسبية لمصرف الموصل وأشور قد إستندوا على معلومات تمثل واقع العمل المصرفي وبالتالي إتخاذ القرارات الرشيدة، وعليه يمكن ترتيب المصارف من اكثرها جودة للأرباح الى اقلها جودة (مصرف الإستثمار العراقي، المصرف التجاري العراقي، المصرف الأهلي العراقي، مصرف الموصل، مصرف أشور)
وعليه يمكن إثبات فرضية البحث (تمثل القوائم المالية للمصارف عينة البحث بصدق وعدالة الوضع الحقيقي لها مما ينعكس على جودة أرباحها وبالتالي إنخفاض إدارة الأرباح.)

المحور الرابع / الأستنتاجات والتوصيات

الأستنتاجات :

1. المستحقات الكلية لبعض السنوات للمصارف عينة البحث ظهرت بقيم سالبة وهذا يعود الى زيادة صافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية على صافي الدخل التشغيلي .
2. هناك ممارسة لإدارة الأرباح من قبل المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية من خلال ما تم التوصيل إليه من نتائج وبنسب متفاوتة من مصرف لأخر ، مما يؤثر على مصداقية المعلومات المالية ويفقدها خاصية التمثيل الصادق.
3. المستحقات الأعتيادية لمصرفي الموصل واشور الدولي ظهرت بقيم سالبة وهذا يعود الى زيادة قيمة الائتمان قصير الاجل على إيراد النشاط الجاري .
4. المستحقات غير الأعتيادية للمصارف عينة البحث ظهرت بقيم سالبة لمصرفي الموصل وأشور الدولي مما يدل على ضعف جودة الأرباح فيها .

التوصيات :

1. ضرورة التأكيد على مستخدمي المعلومات المحاسبية على تحليل معلومات صافي الدخل الناتج من الأنشطة التشغيلية كونه يوفر معلومات تسهم في معرفة الدور الذي تلعبه المستحقات.
2. إصدار تشريعات تتضمن عقوبات رادعة لممارسات إدارة الأرباح في القوائم المالية، الأمر الذي يعود بالإيجاب على جودة الأرباح المحاسبية .
3. ضرورة تقدير حجم الائتمان قصير الأجل وذلك للدور الذي يلعبه في تقدير المستحقات الأعتيادية .
4. تضمين التقارير المالية بكشف المستحقات غير الأعتيادية كونها الحكم في قياس جودة الأرباح مما يسهل على مستخدمي المعلومات إتخاذ القرارات الرشيدة .

المصادر

الكتب:

1. شرويدر، ريشارد، مارتل، كلارك، جاك، كاثي (2006)، نظرية المحاسبة ، ترجمة خالد علي أحمد كاجيجي، أبراهيم ولد فال، دار المريخ للنشر، الرياض.
2. عبد العال، طارق (2008)، حوكمة الشركات، (المفاهيم–المبادئ – المتطلبات – التجارب) ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الأسكندرية، مصر.
3. كيسو، دونالد وويجانت، جيري (2003) المحاسبةالمتوسطة، ترجمة أحمد حامد حجاج، الرياض/ دار المريخ، السعودية .

الدوريات:

1. شاهين، علي عبد الله احمد (2011) ، إدارة الأرباح ومخاطرها في البيئة المصرفية، دراسة تحليلية تطبيقية على المصارف الوطنية الفلسطينية، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية.
2. عدنان، فداء وعباس، يونس (2016) ، جودة الأرباح وتأثيرها في القوائم المالية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 48 .
3. المشهداني، بشرى نجم عبد الله والفتلاوي، ليلى ناجي مجيد (2012) المداخل المعتمدة في قياس إدارة أرباح الشركات وأثر آليات الحوكمة في تخفيضها، مجلة كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة بغداد، العدد 93.
4. المعيني، سعد سلمان عواد(2010)، قياس جودة الأرباح في المصارف التجارية (دراسة تحليلية لعينة من حسابات المصارف التجارية العراقية) ، مجلة العلوم الأقتصادية والإدارية.

الرسائل والأطاريح

1. الأشقر، هاني محمد، (2010) "إدارة الأرباح وعلاقتها بالعوائد غير المتوقعة للسهم ومدى تأثير العلاقة بحجم الشركة " دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، قدمت هذه الرسالة للحصول على درجة ماجستير في المحاسبة والتمويل .
2. توفيق، عدالت محمد، (2012) "الحد من آثار إدارة الأرباح في إطار المدخل الأخلاقي لنظرية المحاسبة"، رسالة مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد /جامعة بغداد للحصول على درجة ماجستير في المحاسبة .
3. الساكني، وسن يحيى أحمد، (2012)، إدارة الأرباح ودورها في جودة المعلومات المحاسبية، رسالة مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة بغداد للحصول على درجة ماجستير في المحاسبة .
4. الساعدي، أستقلال جمعة وجر، (2012)، تكامل مفهومي الدخل والتدفقات النقدية ودوره في تعزيز جودة الارباح المحاسبية، رسالة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد/جامعة بغداد للحصول على درجة ماجستير في المحاسبة .
5. اللوزي، خالد محمد (2013) " أثر ممارسة إدارة الأرباح على أسعار الأسهم " ، دراسة أختبارية على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان، رسالة مقدمة الى كلية الاعمال/جامعة الشرق الأوسط للحصول على درجة ماجستير في المحاسبة .

المصادر الأجنبية

1.Ahmad pour, Ahmad , Shahsavari ,Masoumeh (2016) Earnings management and the effect of earnings quality in relation to bankruptcy level,(Firms listed at the tehran stock exchange), Iranian Journal of Management Studiem ,Vol. 9, No. 1.

2.C. JAMBER : L'ASSURANCE QUALITE,- LES NORMES ISO 9000 EN PRATIQUE –ED . ECONOMICA, PARIS, 1995, P 7.

3.Dichev, Ilia D., Graham, John, Harvey, Campbell R., Rajgopal, Shiva,(2013) ,Earnings Quality: Evidence from the Field.

4.4-Kiyasar, Bagher Vesgar, Abdoli Mohammad Reza, Boujari, Mohsen, (2013), Ac. J. Acco. Eco. Res. Vol. 2, Issue 4, 98-110.

"The relationship between the profits management and profits quality and their impact on users of accounting information (A comparative study of a sample of banks listed in the Iraqi market for securities)

Abstract

The aim of the research is to determine the impact of profit management practices on the quality of profits through the use of flexibility in determining accounting methods and practices profit information is one of the most important information that concerns current users in general and observing users in particular. Some corporations managements manipulate the results of the company's profit or loss (income statement) and financial position statement with multiple reasons, including capital market motivations to raise their share prices in the stock market and attract investors, and on the other hand the motives of funding and borrowing loans, and the use of the flexibility in accounting policies and estimates to change the income figures (increase and decrease) that affects the disclosure process when preparing the financial statements which will be based on information for many of the misinformation and so that the loss of the most important characteristics of the quality of representation is sincere, which negatively affects the quality of accounting profits, the research community is listed the companies in the Iraqi market for securities, the sample of the research included a number of private banks listed in the Iraqi market for securities and the (5) banks are (Mosul Bank for Development and Investment, Ashur International Bank for investment, the Iraqi Investment Bank, the Iraqi National Bank , The Commercial Bank of Iraq), the search reached several results, the most important of which is that the profits quality in the banks of the sample of the research varies from one bank to another.

Keyword: **Profit management ،Profit quality.**